

ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية

21-22 كانون الثاني/يناير 2020

الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية للمنطقة العربية استضافتها الهيئة العامة للإحصاء خلال الفترة من 21 إلى 22 يناير 2020 في الرياض، المملكة العربية السعودية. حضر الندوة 40 مشاركاً و 26 ممثلاً عن 12 دولة عضو في الإسكوا و 14 ممثلاً عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والخبراء المستقلين. قدمت الندوة منبراً تشاورياً ناقش فيه كبار الإحصائيين الاقتصاديين في مكاتب الإحصاء العربية في مجموعات عمل وفي جلسات عامة الأولويات الإقليمية والفجوات والتحديات التي تواجه التحديث المفاهيمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية في ضوء السياسات العالمية الناشئة و جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. أوصت الندوة بالتركيز على الأولويات الإقليمية التالية: (1) الاقتصاد غير الرسمي، (2) الرفاهية الاقتصادية وعدم المساواة (مع التركيز على الحسابات القومية الإقليمية/الجهوية، ورأس المال البشري، وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي وتوزيعها) (3) التغيير الاجتماعي والديموغرافي (مع التركيز على الهجرة و (4) الرقمنة والعولمة (مع التركيز على التجارة الإلكترونية) و (5) الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

تم تبادل المبادرات الحالية على المستوى الإقليمي والدولي لمصادر البيانات الجديدة والتطبيقات الناجحة وتحديث البنية التحتية الإحصائية من البلدان ومناقشتها من قبل الإسكوا وشعبة الإحصاءات للأمم المتحدة والمركز الإحصائي الخليجي. مع أمثلة من كندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية والمملكة العربية السعودية. كما تم الإطلاع على حوكمة الإحصاءات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي وقدم المشاركون توصيات حول كيفية تفعيل عملية الحوكمة لتصبح أكثر تشاركية وكفاءة.

قدمت الندوة منظورا إقليميا للأولويات في الإحصاءات الاقتصادية، والبنية التحتية الإحصائية، و عملية الحوكمة المناسبة لمعالجة هذه الأولويات ولضمان تلبية الاحتياجات ذات الأولوية في المستقبل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وستصّب نتائج هذه الندوة في عملية التحديث الدولي والتقرير المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الواحدة والخمسين في عام 2020.

جدول المحتويات

3	مقدمة
3	I. التوصيات من جلسات الندوة ومناقشات مجموعات العمل.....
3	أ-توصيات متعلقة بمواضيع أولويات السياسات الإقليمية.....
3	ب. التوصيات الموجهة للدول لدعم تنفيذ نظام الإحصاء الاقتصادي:.....
4	ج. التوصيات الموجهة الى الوكالات الإقليمية والدولية والجهات المانحة لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية: في الدول:.....
4	II. موضوعات المناقشة.....
8	III. تنظيم العمل.....
10	المرفق 1: جدول الأعمال.....
13	المرفق 2: أسماء المشاركين.....
17	المرفق 3: نتائج الاستبيان.....

مقدمة

أنشأت الدورة الخمسون للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة فريق أصدقاء الرئيس (FOC) المعني بالإحصاءات الاقتصادية وطلبت عقد اجتماعات إقليمية لمناقشة التحديات المخطط لها حالياً لنظام الإحصاءات الاقتصادية بالنظر إلى مجالات التنمية ذات الأولوية والثغرات بما في ذلك دمج مقاييس أوسع للتقدم في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد طلبت اللجنة أن يدرس فريق أصدقاء الرئيس الحوكمة الحالية والبنية التحتية الإحصائية التي تدعم نظام الإحصاءات الاقتصادية إذا كانت كافية لتلبية الطلب المتزايد إلى نظام للإحصاءات الاقتصادية مستجيب وشامل. كما طلبت اللجنة من المجموعة تقديم تقرير للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في الدورة 51. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية للمنطقة العربية استضافتها الهيئة العامة للإحصاء خلال الفترة من 21 إلى 22 يناير 2020 في الرياض المملكة العربية السعودية وكانت الإسكوا قد تم صممت استبيان عبر الإنترنت للحصول على ردود البلدان بشأن القضايا المطروحة قبل شهر من تاريخ الندوة تعرض نتائجها في الملحق 3.

I. توصيات الندوة رفيعة المستوى من الجلسات ومناقشات مجموعات العمل

اختتمت الندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصائيات الاقتصادية في المنطقة العربية 21-22 يناير 2020 الرياض، المملكة العربية السعودية، بالتوصيات ومن خلال مداوولات العروض التقديمية والجلسات المفتوحة ونتائج ثلاث مجموعات عمل، أدت إلى التوصيات التالية حول (أ) أولويات السياسة الإقليمية؛ (ب) التحديث والتحول المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية؛ (ج) دور المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة.

أ-توصيات متعلقة بمواضيع أولويات السياسات الإقليمية:

أوصت الندوة بالتركيز على الأولويات الإقليمية التالية مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنطقة العربية متنوعة في مستويات التنمية وان أولويات السياسات الإقليمية تتوافق مع السياسات العالمية الناشئة لمواكبة خطة التنمية الستدامة 2030:

1. الاقتصاد غير الرسمي في الحسابات القومية لمقياس شامل للنتائج المحلي الإجمالي
2. الرفاه الاقتصادي وعدم المساواة مع التركيز على الحسابات لجهوية/المناطقية، ورأس المال البشري وتحليل توزيع مؤشرات الاقتصاد الكلي (الدخل والنفقات والعمالة والأصول والوصول إلى الخدمات)
3. التغيير الاجتماعي-الديمغرافي مع التركيز على الهجرة والنزوح
4. الرقمنة والعولمة مع التركيز على التجارة الالكترونية سلاسل القيمة العالمية، ودور الشركات المتعددة الجنسيات، وجداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية، وتبادل بيانات التجارة الخارجية ومعالجة التباينات في هذه الاحصاءات
5. الاستدامة واهداف التنمية المستدامة، الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث، حسابات الطاقة والمياه (SEEA)

لكل من الأولويات الإقليمية المختارة من الأولويات العالمية، ينبغي معالجة القضايا مع التركيز على أهمية الدعم القانوني، وتوفير الموارد البشرية والمالية، والمساعدة التقنية، وبناء الثقة في نظام إحصائي متكامل كي يقوم بدور أساسي وبالسرعة المطلوبة في تلبية الطلبات من مستخدمي البيانات من خارج النطاق التقليدي للإحصاءات الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسات العالمية وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ب. التوصيات الموجهة للدول لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية:

1. توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة في الإحصاءات الاقتصادية على مستوى البلد وتوحيد أدلة الترميز والتصنيفات في السجلات الإدارية لتحقيق التكامل عبر النظام الإحصائي الوطني ولضمان قابلية المقارنة زمنياً وبين البلدان
2. مواكبة التكنولوجيا الحديثة في تطوير العمليات الإحصائية لتحسين استخدام البيانات الإدارية، والسجلات المتكاملة، ومصادر البيانات الجديدة، والبيانات الضخمة، وربط البيانات الجزئية، والترميز الجغرافي، ومنصات لتبادل البيانات المفتوحة
3. تطوير وتأهيل البنية التحتية للأجهزة الإحصائية لضمان سرية البيانات
4. تطوير التجارب والاختبارات لإحصاءات اقتصادية جديدة من خلال حاضنات لفرق تشمل أعضاء من النظام الإحصائي الوطني
5. تعزيز قدرات العاملين في المجالات الإحصائية الجديدة
6. تحديث التشريعات لتعكس إحصاءات التطورات الجديدة لضمان الاستخدام الأفضل للبيانات والطلب من القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات التعاون بشأن تبادل البيانات مع ضمان السرية
7. تطوير أطر ضمان الجودة لمصادر البيانات المختلفة (على سبيل المثال، للبيانات الإدارية، للبيانات الضخمة، إلخ)

8. إعطاء الأولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية حسب احتياجات البلد بدعم من الحكومة وتبني الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية وآليات التنفيذ التي تعالج تلك المجالات الإحصائية الجديدة
9. تعزيز الشراكات والتواصل بين الوكالات الإحصائية الوطنية ومنتجي البيانات والمستخدمين من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص في إطار منظم ومؤسسي لضمان ملاءمة الإحصاءات وللاستخدام الأفضل للبيانات المتاحة
10. إنشاء شبكة خبراء في الإحصاءات الاقتصادية والاقتصاديين والأكاديميين
11. التعاون مع الهيئات الأكاديمية لتحديث المناهج وضمان تخريج طلاب متخصصين بالتقنيات الحديثة
12. تعزيز الاتصال والتواصل من قبل المكاتب الإحصائية
13. دعوة الدول للمشاركة في فريق العمل واللجان المعنية بتحديث الإحصاءات الاقتصادية وتفعيل آليات مراجعة المبادئ التوجيهية

ج. التوصيات الموجهة الى الوكالات الإقليمية والدولية والجهات المانحة لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية: في الدول:

1. الطلب من شعبة الإحصاء للأمم المتحدة والمجتمع الإحصائي الدولي بتحديث المبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والرقمي ورأس المال الطبيعي والرفاهية ورأس المال البشري والتصنيفات الدولية
2. توفير الإرشادات والنوجهات باللغة العربية
3. تقديم إرشادات حول أفضل الممارسات لاستخدام السجلات الإدارية ومصادر البيانات البديلة
4. تكييف نظام الحوكمة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ليصبح أكثر مشاركة في مراجعة المبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بالتطورات الجديدة في الإحصاءات الاقتصادية
5. تطوير الشراكات والمبادرات من أجل حلول البيانات المبتكرة والدعم المتبادل بين الدول من خلال الشراكة متعددة البلدان وإنشاء آلية إقليمية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات ، بشأن نظم ومنهجيات التكنولوجيا الجديدة المناسبة للوضع الإقليمي
6. التعاون في التجارب والاختبارات للإحصاءات الاقتصادية على أساس الأولويات المتفق عليها
7. تطوير قدرة المكاتب الإحصائية في المنطقة العربية على مواكبة التطورات الجديدة في الإحصاءات الاقتصادية واستخدام مصادر البيانات الجديدة، بمشاركة الأكاديميين ومراكز البحوث
8. دعم قدرة البلدان التي تمر بأزمات على إعادة بناء النظام الإحصائي الوطني باستخدام مصادر بيانات بديلة مع التدريب والمساعدة التقنية وتطوير البنية التحتية.
9. الطلب من المعهد العربي للتدريب والإحصاء (AITRS) والمركز الإحصائي الخليجي (GCC-Stat) والمنظمات الإقليمية الأخرى التعاون وتنسيق دعمها في التدريب وبناء القدرات في مواضيع تحديث نظام الإحصاء الاقتصادي.
10. دعوة البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة مع الإسكوا في تطوير مشروع متعدد السنوات لدعم قدرات الدول العربية في مجال الإحصائيات الاقتصادية الجديدة مثل المحاسبة عن سلاسل القيمة العالمية.

II. موضوعات المناقشة

هدفت الجلسة الأولى "نظام سريع الاستجابة وذات صلة للإحصاءات الاقتصادية " إلى تحديد ما يجعل نظام الإحصاءات الاقتصادية متجاوبًا وذو صلة بأولويات السياسات العالمية والإقليمية الناشئة، مثل الرقمنة والعولمة والرفاهية الاقتصادية وعدم المساواة والاستدامة والتغيير المناخ والتغير الاجتماعي والديمقراطي والتحضّر والتطوير التكنولوجي والقطاع غير الرسمي. وتناولت الجلسة كيفية مساهمة النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والعالمية في أولويات السياسة العربية والعالمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

استهل رئيس الهيئة العامة للإحصاء (GA-Stat) الجلسة بالرجوع إلى رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لمزيد من الانفتاح للمجتمع والاقتصاد السعودي، وتعزيز التنمية الإقليمية والإسكان، وتحسين الخدمات الحكومية، والدعوة إلى الحيطة المالية. أقرت الرؤية بالاحتياجات الإحصائية والالتزام بتحديث الاتصالات في مجال التطوير الإحصائي. وأشار إلى تحديات القياس لتجميع الحسابات الإقليمية/الجهوية، لإنتاج إحصاءات أكثر دقة وفي الوقت المناسب والمزيد من البيانات المفصلة، لقياس عدم المساواة وتحليل توزيع الثروة. وسلط الضوء على أهمية تعداد 2020 كأساس لجميع العمليات الإحصائية في المستقبل في الهيئة العامة للإحصاء. ستكون من الأعمال المهمة، ربط المجتمع السعودي بسوق العمل. والمشكلة الحالية تكمن في العدد الكبير من الاستطلاعات التي أجريت، والحاجة إلى التعاون مع الوزارات لبناء السجلات.

بعد هذه المقدمة، أشار مندوب السعودية الى أهمية تبني الوحدات الإحصائية المنتجة للسجلات الاداريه في الاجهزة الحكومية المختلفة التعاريف والتصانيف الإحصائية المعتمدة واصدارها وفق دوريه مناسبة لتستفيد منها الأجهزة. وأشار مندوب عمان بأن

معظم الإحصاءات الاقتصادية تأتي في الغالب من القطاع الخاص، وليس من الحكومة، لذلك من المهم جداً الشراكة مع القطاع الخاص الذي يسيطر على الأسواق. وذكر مندوب المغرب الخبيرة الإحصائية المغربية في الاقتصاد غير الرسمي وتبادل المعرفة مع البلدان العربية في هذا المجال، والحاجة إلى مزيد من التوجيه بشأن الرقمنة. رد رئيس الهيئة بأن جميع البيانات يجب أن يتم جمعها من القطاع الخاص ليس فقط لخدمة الحكومة ولكن لخدمة المجتمع أيضاً.

قدم إيفو هافينغا، ممثل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، خلفية عن مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالإحصاءات الاقتصادية، وأولويات السياسة العالمية وتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية في أربعة مجالات مختلفة (إحصاءات الاقتصاد الكلي، وإحصاءات الأعمال والتجارة، وإحصاءات الأسعار وإحصاءات الأسر المعيشية)، لتلبية وإدارة الاتجاهات العالمية للتنمية المستدامة. وأشار إلى أنه لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يلزم تنفيذ إصلاحات مختلفة داخل الوكالات الإحصائية، منها الإصلاحات الإحصائية والمؤسسية والتحويلية. كما تطرق إلى الحاجة إلى أن يكون النظام الإحصائي أكثر مرونة واستجابة، واقترح خطوات لتنفيذ تلك التغييرات للنظام الإحصائي ضمن قيود، بشكل رئيسي التوثيق لتحسين عملية صنع القرار وتحديد الأولويات، والتشبيك لزيادة التعاون والتنسيق والتحدي من أجل أن يكون النظام أكثر ابتكاراً وأخيراً اشراك النظام لاستغلال استجابة الخبرات.

قدمت وفاء أبو الحسن من الإسكوا، ملخصاً حول أولويات السياسة الإقليمية، ومتابعة توصيات اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية (TAGES)، والتي تتفق مع التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثالثة عشرة، وأولويات السياسة العالمية لمجموعة أصدقاء الرئيس، لذلك يمكن توجيه العمل في المنطقة وفقاً للأولويات المحددة. في ضوء التحديث الإحصائي المقترح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن التدابير الأوسع نطاقاً في الإطار المفاهيمي للإحصاءات الاقتصادية تحتاج إلى توسيع الحسابات الأساسية لتشمل رأس المال البشري والطبيعي. عرضت نتائج المسح في تنفيذ التغييرات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الدول العربية ونسبة التطبيق المنخفض في معظم الدول، وثغرات البيانات في الهدف 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة، والتحديات والفرص لتطبيق التدابير الأوسع نطاقاً مع طمأنة الدول الأعضاء لدعم الإسكوا المستمر للمكاتب الإحصائية الوطنية.

قدم عريف سليمان من البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) احتياجات البيانات الاقتصادية للتنمية المستدامة. قدم النموذج والخدمات التشغيلية للبنك مع التركيز على فوائد البيانات والإحصاءات ودور ثورة البيانات في سياق الشركات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف. تم إدراج الأولويات الإقليمية للمشاريع التي تم تنفيذها مع البنك الإسلامي للتنمية لآسيا وأفريقيا، وتوقع أن تقدم الندوة رؤى حول أولويات المنطقة العربية.

قدم مختار الحسن من الإسكوا، من وجهة نظر مستخدم البيانات في وضع السياسات الاقتصادية عرضاً حول "الاحتياجات من البيانات الاقتصادية للسياسات الإقليمية" وتطوير النماذج وتحسين السياسات، وتحديدًا مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) التي تعد إطاراً شاملاً للبيانات عبر النظام الاقتصادي والبيانات الإحصائية اللازمة لبناء المصفوفة. وقدم مثالاً على دعم الإسكوا للمملكة العربية السعودية بشأن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

ساهم بيتر فان دي فين، رئيس الحسابات القومية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعرض تقديمي عبر الإنترنت يوضح أن الوقت قد حان لتوسيع إطار نظام الحسابات القومية لمراعاة الاستدامة والرفاهية لأن أسئلة السياسة أصبحت أكثر فأكثر متعددة الأبعاد (ليس فقط تعظيم النمو الاقتصادي ولكن دمج تغير المناخ والشيخوخة). قدم العرض أمثلة عن عمل المنظمة في هذا المجال مثل استخدام "مؤشرات كيف هي الحياة"¹ ولوحة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. مع متطلبات السياسة لوضع "الأنسان في المركز"، تم تطوير مقاييس أوسع لكل من لوحة الرفاهية الاقتصادية للأسر²، والجوانب التوزيعية، والنتائج التجريبية للأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر.

ناقشت ثلاث مجموعات في جلسات منفصلة الأسئلة الثلاثة التالية: (1) هل تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية من مستخدمي الإحصاءات الاقتصادية الطلبات المتعلقة بمواضيع السياسة العالمية وما هي الأولويات الإقليمية؟ (2) ما هي متطلبات السياسات الجديدة والآثار المترتبة على الإحصاءات والحسابات الجديدة في المنطقة العربية؟ (3) هل هناك طلب على السياسات والمستخدمين لتدابير متكاملة وأوسع نطاقاً للتقدم في المنطقة العربية، والتي لا تصنف عموماً على أنها إحصاءات اقتصادية في المنطقة العربية؟. جاء بملخص المقرر لجلسة المناقشة أن الأجهزة تتلقى طلبات تتعلق بمواضيع السياسة العالمية من المستخدمين ولكن التحديات لتلبية احتياجات السياسة تتطلب الدعم القانوني، وتوفير الموارد البشرية والمادية، وتلقي الدعم الفني وبناء الثقة. ضرورة وجود نظام إحصائي متكامل وإنشاء وحدات إحصائية. أهم الأولويات هي أنشطة القطاع غير الرسمي، والتجارة

¹ <http://www.oecd.org/statistics/how-s-life-23089679.htm>

² <https://www.oecd.org/sdd/na/household-dashboard.htm>

الإلكترونية، وقضايا المساواة، والحسابات دون الوطنية، وقضايا التغيير المناخي، ولكن بطريقة محدودة. ذكرت مجموعة الهيئة العامة أنها تعمل بالتعاون مع كل نظير ضمن برامج رؤية 2030، ومعظمها متوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما قدم GA-stat مثلاً على التعاون الوثيق مع هيئة الأرصاد الجوية فيما يتعلق بإصدار المؤشرات المتعلقة بالتغير المناخي والاستفادة من البيانات المتاحة.

الجلسة الثانية، برئاسة إيفو هافينغا، مساعد مدير شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، تناولت التحول المؤسسي، والأساليب الجديدة، والخدمات والأدوار - كيفية وجود نظام ملائم ومتجاوب للإحصاءات الاقتصادية

ناقشت هذه الجلسة كيف يمكن لنظام الإحصاءات الاقتصادية أن يكون أكثر استجابة وملاءمة لمتطلبات السياسة الجديدة من خلال التحول المؤسسي والبنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة والأساليب والخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لصانعي السياسات والاقتصاديين. ركزت المناقشة على ما إذا كانت الأطر الحالية تدمج مصادر البيانات وطرقها الجديدة وتوفر البيانات الجزئية المتاحة لتلبية احتياجات واضعي السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

قدم مايكل سميديس، من مكتب الإحصاءات الأسترالي، "المبادرات العالمية في استخدام مصادر وطرق جديدة للبيانات بما في ذلك البيانات الضخمة وخدمات البيانات الجديدة المتعلقة بتبادل البيانات وربطها بما في ذلك البيانات الجزئية والدور الجديد للأجهزة كمشرفين للبيانات". كما عرض العوامل المختلفة التي تتغير في مشهد الإحصاءات الاقتصادية مثل ثورة البيانات، والقياسات الجديدة، وتكلفة الإحصاءات والطلبات الناشئة. تم تقديم أمثلة على البيانات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من بيانات الماسح الضوئي للمعاملات لاحتساب مؤشرات الأسعار وجدول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات (ICP)، (SUT, IOT) ومدفوعات البطاقات الائتمانية عبر الحدود كمصدر بيانات لميزان المدفوعات (BOP) وبيانات الرواتب. بنية منصة مجموعة العمل العالمية للبيانات الضخمة (GWG) هي هيكل مختلف، وقد تم تقديم بعض المنتجات الإحصائية الجديدة حول الحسابات الكلية مثل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA) وتوزيع الدخل وحسابات السياحة والصحة وحسابات العمل ومكوناتها الأربعة (الوظائف والأشخاص والحجم والمدفوعات). واختتم العرض بالأدوار الجديدة لمكاتب الإحصاء الوطنية، حيث البيانات هي خدمة، وأصل، ويمكن الوصول إليها، وأمنة وخاصة.

قدم عمر هاكوز، من الإسكوا عرض حول "الحدثة ضمن إحصاءات اقتصادية متكاملة في المنطقة العربية". ركز على متطلبات نظام حديث ومتكامل بما في ذلك نظام الحسابات القومية (SNA) كمرجع أساسي بالإضافة إلى سجل الأعمال الإحصائي (SBR)، وتعديل منهجية جمع البيانات، وتطبيق أطر لضمان جودة البيانات، واستخدام جداول العرض والاستخدام لتقدير الناتج المحلي الإجمالي، وتنظيم تقويم مقدم لإصدار البيانات، والربط بين سجل الأعمال الإحصائي والسجلات الإدارية، والتنسيق بين المستخدمين ومنتجي البيانات. مطلوب المزيد من العمل لضمان الاتساق والروابط بين نظام الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، والإحصاءات القطاعية، والإحصاءات المالية. علاوة على ذلك، تم عرض منهجية لتنفيذ المسوحات الهيكلية مع مختلف مكونات المنهجية وكذلك تقدير للقطاع غير الرسمي.

امعصام السماك، من صندوق النقد الدولي، فقد قدم تجربة كندا بشأن مصادر وطرق جديدة للبيانات مثل بيانات الماسح الضوئي لمؤشر أسعار المستهلك، والاقتصاد الرقمي، والاستعانة بمصادر خارجية، وتحليل مياه الصرف الصحي، وموازنة جداول العرض والاستخدام. تم تقديم الاقتصاد الرقمي وتأثيراته على الإنتاج واستخدام الأصول الخاصة والبيانات مع مثال على قياس تأثير Airbnb على السوق الكندية إلى جانب الخطوات التي اتخذتها إحصاءات كندا للتغلب على التحديات. تم ذكر مزايا إضافية مثل التوقيت والتكلفة المنخفضة، وكذلك القيود. وأخيراً، أعطى مثلاً لأداة صندوق النقد الدولي بشأن موازنة جداول العرض والاستخدام.

واستكمل ماجد سكينى من الإسكوا، عرض المبادرات التي اتخذتها الإسكوا في استخدام مصادر وطرق جديدة لالتقاط البيانات في مجالات إحصائية اقتصادية مختارة مثل استخدام بيانات الطقس والبيانات المتعلقة بجودة الطرق لتحليلات السلامة المرورية، واستخدام مصادر البيانات الإنسانية لتحليل وفهم سلوكيات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان، ودليل الهاتف للبيانات حول الأنشطة التجارية والعناوين والاتصالات، و (web scraping) للحصول على البيانات من مصادر متعددة ولتتبع أي تغييرات، وبيانات الماسح الضوئي التي يمكن استخدامها لعدة أغراض مثل تعادلات القوة الشرائية ومتوسط الأسعار التفصيلية والتحليل الاقتصادي المتقدم.

قدم السيد أحمد الفريد، من المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-Stat)، خدمات البيانات في دول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بمشاركة البيانات وتبادلها وربطها، وأطلع على مشروع "نهاية متكاملة لنهاية الحل الإحصائي" MRSA الذي يربط إلكترونياً بين GCC-Stat و المراكز الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي،

يهدف إنشاء قاعدة بيانات مركزية محدثة عالية الجودة للإحصاءات الوطنية للدول الأعضاء على المستوى دون الإقليمي ، حيث يتم تجميع البيانات وتبادلها ومعالجتها ونشرها إلكترونياً وبشكل أمنياً.

شارك جيو فاني سافيو، من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عرضاً تقديمياً عبر الإنترنت حول المبادرات في استخدام المصادر والأساليب الجديدة للبيانات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، باستخدام الاستشعار عن بُعد لإجراء تصنيف مكاني للنتائج المحلي الإجمالي والفقير وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وأداة استخراج البيانات الضخمة عبر المواقع الإلكترونية (web scraping) وأداة جوجل تريندز للحصول على 10-15٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أبلغ ممثل عمان أن الجهاز الإحصائي توقف عن استخدام المسوح لجمع الأسعار. لقد طور الفريق العامل طرق لجمع الأسعار تلقائياً من المنافذ ولكن هذا جاء بعد عدة سنوات من العمل والاختبار. من ناحية أخرى، علق مدير المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) على أن الجمع التلقائي يمثل مشكلة في الحصول على عينات تمثيلية، في المناطق الحضرية والريفية، وما إذا كان جمع البيانات مستداماً، والبيانات موثوقة.

ناقش ممثل الهيئة العامة للإحصاء في عرضه، أولويات التحول المؤسسي في المملكة العربية السعودية. وأدرج الاستراتيجية والتي تتضمن: دعم العملاء وبناء شراكات استراتيجية، والإنتاج الإحصائي بأحدث المعايير الدولية، والثقافة والمعرفة الإحصائية، واستخدام التكنولوجيا وبناء القدرات. كما شارك خطة العمل والإطار الزمني لتحقيق التحول الاستراتيجي.

ناقشت ثلاث مجموعات خلال الجلسة الفرعية الثانية التحول المؤسسي، والأساليب الجديدة، والخدمات والأدوار، وكيفية وجود نظام ملائم ومتجاوب للإحصاءات الاقتصادية. يمكن تلخيص المناقشات على النحو التالي: (1) وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات محدثة لمواكبة التطورات في الإحصاءات الاقتصادية. (2) يتطلب تحديث العمليات الإحصائية مجموعة من الإجراءات المصاحبة، بما في ذلك توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة على المستوى القطري، (3) مواكبة التطور في التكنولوجيا الحديثة والأنظمة والبرامج الجديدة في جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها والعمل على ربط البيانات مكانياً، (4) تحديث التشريعات والقوانين لضمان الاستخدام الأقصى للبيانات. تعزيز القدرات البشرية من خلال التدريب والتنسيق مع الأوساط الأكاديمية لتحديث المناهج بما يتماشى مع المجالات الإحصائية الجديدة والخبرة في البيانات.

الجلسة 3: برئاسة الهادي السعدي، مدير المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، هدفت إلى التفكير في آليات التنسيق والحوكمة الحالية لتحديث المعايير الإحصائية الدولية، ودور المنطقة ضمن هذه الآليات لوضع المعايير وتنفيذها للإحصاءات الاقتصادية لتحسين الآليات لجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستجابة وملاءمة.

قدم مايكل سميديس من مكتب الإحصاءات الأسترالي، ترتيبات الحوكمة الحالية لمعايير الإحصاءات الاقتصادية والحاجة إلى تحسين الترتيبات لتكون أكثر استجابة ومرنة للقضايا الناشئة، وأكثر ارتباطاً عبر مختلف الموضوعات وأكثر كفاءة في التشغيل وتقديم قيمة أكبر للدول. مبادئ المساءلة والتنسيق والشفافية. زيادة التعاون والتنسيق، وإنشاء شبكة من رؤساء المجموعات الحالية، بما في ذلك المجموعات العاملة في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وصندوق النقد الدولي وغيرها، والطلب من الشبكة حل مشكلة القياس بطريقة منسقة مثل المنصات الرقمية، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد غير الرسمي، وإيجاد آلية لتجربة واختبار النظام وأن تكون أكثر ابتكاراً.

قدمت وفاء أبو الحسن، من الإسكوا، تعليقات حول العملية الإقليمية لوضع وتنفيذ المعايير في الإحصاءات الاقتصادية من خلال عدة قنوات، مثل المشاركة ورعاية الممثلين من البلدان في المجموعات الاستشارية، وفرق العمل ذات الصلة، ومجموعات المدن، والمساهمة في جداول الأعمال البحثية من المنظور الإقليمي، والاتصال بالدول الأعضاء والتنسيق مع الشركاء الإقليميين. وتتابع الإسكوا مع مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة المشاورات العالمية بشأن معايير ومنهجيات الإحصاءات الاقتصادية التي بدأتها شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. كما تقدم الإسكوا وتستعرض المحتوى العربي، وجمع الأموال لمعالجة قضايا محددة في المنطقة، ومتابعة ودعم البلدان العربية في تنفيذ وتخصيص المعايير وتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة.

قدم عصام السماك موجزًا عن الحوكمة بشأن تحديث معايير محددة لصندوق النقد الدولي مثل أدلة مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ودليل ومؤشر أسعار العقارات (RPPI) لدمج التطورات وتحديث المواد حول مصادر البيانات وطرق جمع البيانات وطرق الحساب ذات الصلة. قدم عملية تحديث دليل أسعار المستهلك: المفاهيم والممارسات (دليل عملي) و (نظري) لتعكس التطورات الأخيرة للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ومصادر البيانات الناشئة - بيانات الماسح الضوئي وأداة استخراج البيانات الضخمة عبر المواقع الإلكترونية (web scraping). استمرت المشاورات الرسمية للدول الأعضاء من قبل UNSD حتى 31 أكتوبر 2019. بالنسبة لـ RPPI، تم إطلاق مشاورات عامة في نوفمبر 2019، مفتوحة لمجمعي RPPI وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم وتم تجربة الدليل مع العديد من البلدان.

جلسة المجموعة 3. تمحورت مناقشة المجموعة حول هيكل الحوكمة الذي يضمن وجود نظام سريع الاستجابة وذات صلة وآليات التنسيق والحوكمة الحالية لتحديث المعايير الإحصائية الدولية، ودور المنطقة ضمن هذه الآليات لوضع المعايير وتنفيذها للإحصاءات الاقتصادية. النقاط الرئيسية للمناقشة كانت على النحو التالي:

- أهمية المشاركة الفاعلة من جانب البلدان، والتمثيل الجغرافي للبلدان واختيار الممثلين ذوي الخبرة ليكونوا قادرين على المساهمة في عملية تحديث المعايير الإحصائية الدولية (سواء من خلال تبادل رسمي مع مكاتب الإحصاء الوطنية أو بشكل دليل متاح على الإنترنت للمراجعة) قبل اعتماد المنهجيات والمعايير الدولية لمراعاة متطلبات المنطقة. وشدد الفريق على ضرورة المساعدة من المنظمات الإقليمية.
- لوحظ أن اللغة تمثل عقبة مهمة في عملية الحوكمة، خاصة وأن الترجمة في بعض الأحيان لا تتوافق تمامًا مع الدليل باللغة الإنجليزية، وتجري مداورات مجموعات الخبراء باللغة الإنجليزية فقط.
- ضرورة بذل جهود أكبر لتمكين المنطقة من المشاركة بشكل أكثر فعالية. ساهمت الإسكوا في تغطية مشاركة بعض الدول في بعض المجموعات واللجان، لكن هذا يعتمد على الموارد المتاحة والطلب من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة لتوسيع منصة المعرفة لتبادل تجارب الدول العربية.
- تشكيل مجموعة من الخبراء على مستوى المنطقة العربية لإبداء الملاحظات وتقديم مساهمة قوية على المستوى الدولي. على سبيل المثال، في فلسطين وتونس، هناك لجنة من الإحصائيين والأكاديميين وغيرهم لتقديم المشورة.

الجلسة 4: ركزت الجلسة الرابعة، برئاسة فلسطين، على إعادة بناء الإحصاءات الاقتصادية في البلدان الخارجة من نزاعات.

بدأ رئيس الجلسة بإلقاء نظرة تاريخية على تطور الإحصاء في فلسطين منذ عام 1994 حيث استفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من الخبرات الدولية وأحدثها في ذلك الوقت. وأشار إلى أن تعداد المنشآت لعام 2017 وتطوير سجلات الأعمال الإحصائية وفرا مصدرًا غنيا للبيانات الاقتصادية في فلسطين.

قدم ممثل العراق مداخلة موجزة حول تاريخ الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وصعوبات إعادة تأسيس النظام الإحصائي بعد الأزمة، والجهود التي بذلتها مديرية الحسابات القومية، والمنهجيات المستخدمة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وأشار إلى أن العراق سيستفيد من تجربة فلسطين في التعداد الإلكتروني للسكان والمؤسسات. كما تم طلب الدعم الفني من المنظمات الدولية فيما يتعلق بجدول العرض والاستخدام، والقطاع غير الرسمي، والناتج المحلي الإجمالي حسب المحافظة والناتج المحلي الإجمالي الفصلي. كان يفترض أن يشارك كل من ليبيا وسوريا في هذه الجلسة كدول تعاني من النزاعات ولكن لم يتمكنوا من الحضور. وكانت الدول العربية التي تعاني من النزاعات قد طلبت من الإسكوا المساعدة خلال عدة اجتماعات سابقة لإعادة بناء نظامها الإحصائي. قدم مندوب اليمن مداخلة حول تداعيات الحرب في تعطيل الأنشطة الإحصائية. ودعا المنظمات والدول إلى تقديم الدعم لبناء القدرات في اليمن لإعادة بناء النظام الإحصائي الوطني باستخدام مصادر بيانات بديلة مع التدريب والمساعدة التقنية وتطوير البنية التحتية. واختتمت الجلسة بدعوة المنظمات والجهات المانحة لمساعدة اليمن والدول التي تمر بأزمات على وضع خارطة طريق لإعادة بناء النظام الإحصائي.

تم تقديم التوصيات من مناقشات المجموعات ومن الجلسة لتلخيصها ومشاركتها مع المشاركين. وفي الختام، أشارت شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة إلى أن الندوة سمحت بالتركيز على الأولويات في المنطقة وبالتحديد على عناصر معينة للأولويات من مسائل السياسة: التجارة الإلكترونية في إطار الرقمنة، والقطاع غير الرسمي ليس فقط بالطريقة التقليدية، والهجرة ورأس المال البشري وأهمية دور الشباب وتنويع عناصر الاستدامة. واختتم رئيس الهيئة العامة للإحصاء بتقديم النصيحة للحد من مجالات العمل لمستقبل الإحصاءات الاقتصادية، وتجميع الموارد وتوفير فرص للتدريب.

III. تنظيم العمل

أ. الزمان والمكان

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالاشتراك مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية للمنطقة العربية، استضافتها الهيئة العامة للإحصاء خلال الفترة من 21 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2020، في الرياض، المملكة العربية السعودية.

ب. الافتتاح

وأدلى المنظمون والمضيف والمنسق المقيم في المملكة العربية السعودية بكلمات الترحيب في الندوة. افتتح كونراد بيسندورفر، رئيس الهيئة العامة للإحصاء، الجلسة من خلال تسليط الضوء على أهمية نظام الإحصاءات الاقتصادية في الإبلاغ عن بنية الاقتصاد فيما يتعلق بما يلي: (1) الاتجاهات العالمية من خلال العولمة والرقمنة، (2) دور كل من القطاعات مثل الاعتماد على الطاقة و (3) المستويات المختلفة في احتياجات البيانات مثل الحاجة إلى بيانات متطورة للغاية، والحاجة إلى بناء القدرات والحاجة إلى مزيد من التفاصيل الدقيقة.

ورحب يوراي ريتشان، مدير شعبة الإحصاء في الإسكوا، بالمشاركين وشكر المنظمين، وكرر أهمية الندوة رفيعة المستوى التي توفر استجابة إقليمية تعاونية للحاجة إلى قياس أوسع للإحصاءات الاقتصادية لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة والاستجابة بشكل أفضل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيث يتم تضمين مؤشرات الاقتصاد الكلي في حسابات العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى من الهدف 1 حول الفقر إلى الهدف 17 حول وسائل التنفيذ. وأشار إلى أن هناك حاجة لتحديد الأولويات على المستوى الإقليمي لإجراء تحديث تدريجي لنظام الإحصاءات الاقتصادية للجمع بين مقاييس النشاط الاقتصادي والتغير الديمغرافي والبيئي والاجتماعي.

وأدلى إيفو هافينغا كلمة شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) وأشار إلى شبكة الاقتصاديين الجديدة التي تغطي جميع وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الإقليمية لتطوير "اقتصاديات جديدة للتنمية المستدامة"، اتجاه جديد مع نهج متعدد الأبعاد في الاقتصاد يغطي الاقتصاد والبيئة والمجتمع في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي أطلقت تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية في آذار/مارس 2019 تحت إشراف مجموعة أصدقاء الرئيس للإحصاءات الاقتصادية برئاسة كبير الإحصائيين الكنديين مع المجموعات الإحصائية على المستوى العالمي للحصول على آرائهم حول المتطلبات الجديدة لتحديث مكونات نظام الإحصاءات الاقتصادية، أي الأطر المنهجية لمعايير الإحصاء، والعمليات الإحصائية والبنية التحتية.

رحب عارف سليمان، مدير البحوث الاقتصادية والتعلم المؤسسي (ERIL) في البنك الإسلامي للتنمية بالحضور، وأشار إلى الشراكة مع الإسكوا والتي يعود تاريخها إلى عام 1987، وأهمية دعم بناء القدرات الإحصائية. وسلط الضوء على الحاجة إلى بيانات متسقة وموثوقة وفي الوقت المناسب من أجل مواءمة أنشطة تمويل التنمية التي يقوم بها البنك الإسلامي للتنمية مع التطلعات الإنمائية للبلدان الأعضاء من خلال التحديد الصحيح للقطاعات الحاسمة ذات الأولوية وصياغة استراتيجيات للتدخلات وفقاً لذلك. مع ازدياد تعقيدات التحديات، ونمو مصادر وكمية البيانات بشكل غير مسبوق، أصبحت الحاجة إلى استكشاف طرق ووسائل استخدام مصادر البيانات المختلفة لتحسين جودة البيانات ضرورية من أجل شركاء التنمية لدعم الدول الأعضاء لتمكينها من تقديم إحصاءات أفضل على نحو مستدام.

الفت لئاتالي فوستيه، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، كلمتها ونوهت بدور تقرير التنمية البشرية باعتباره مقياساً مستخدم على مدى الثلاثين عاماً الماضية والتشديد على الإنسان باعتباره الثروة الحقيقية للدول مما أثار نقطة تحول في النقاش حول التنمية العالمية. وذكرت أيضاً أن قياس عدم المساواة يحتاج إلى تقديم تقييم شامل لعدم المساواة يتجاوز الدخل والثروة ويأخذ في الاعتبار عدم المساواة في التنمية البشرية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والكرامة وحقوق الإنسان. من أجل "عدم ترك أي شخص في الخلف"، هناك حاجة إلى الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا وتحسين الأدوات العالمية لتناسب احتياجات المنطقة وتحسين النظم الحالية للقياس والتحليل.

ج- الحضور

حضر الندوة 40 مشاركاً و 26 ممثلاً عن 12 دولة عضواً و 14 ممثلاً عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والخبراء المستقلين.

المرفق 1: جدول الأعمال
ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية: السعودية

21-22 كانون الثاني/يناير 2020

فندق الانتركونتننتال

الرياض، المملكة العربية السعودية

09:00- 08:30	تسجيل المشاركين
09:30 – 09:00	كلمات الترحيب والافتتاح الهيئة العامة للإحصاء السعودية، الرئيس الاسكوا ، يوراي ريتشان مدير الإحصاء شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، إيفو هافنجا، مساعد المدير البنك الإسلامي للتنمية، عارف سليمان، مدير البحوث الاقتصادية والتعليم المؤسسي (ERIL) الأمم المتحدة، المملكة العربية السعودية ، ناتالي فوستير ، المنسق المقيم
11:30 – 9:30	الجلسة 1 - نظام سريع الاستجابة و ذو صلة للإحصاءات الاقتصادية ستحدد هذه الجلسة ما الذي يجعل نظام الإحصاءات الاقتصادية مستجيبًا وملائمًا للاحتياجات السياسية الناشئة. وسيحدد أولويات السياسات العالمية والإقليمية بما يخص مواضيع مثل الرقمنة والعولمة والرفاه الاقتصادي وعدم المساواة والاستدامة وتغير المناخ والتغير الاجتماعي-الديمقراطي والتحضر والتطور التكنولوجي والقطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، سوف يحدد ما أسهمت به النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والعالمية في أولويات السياسة العربية والعالمية وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
	رئيس الجلسة، يوراي ريتشان، مدير الإحصاء، الاسكوا
10:45 - 9:30	مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية
	فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية وأولويات السياسة العالمية وتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية ، إيفو هافنجا، شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة
	أولويات السياسة الإقليمية والإصلاح المؤسسي لتلبية الاحتياجات الإحصائية الجديدة وفاء أبو الحسن، رئيس شعبة الإحصاءات الاقتصادية، الإسكوا ورئيس اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية من فلسطين
	احتياجات البيانات الاقتصادية للتنمية المستدامة ، البنك الإسلامي للتنمية،
	حان الوقت للتغيير: توسيع إطار نظام الحسابات القومية ليشمل الاستدامة والرفاهية بيتر فان دي فين، رئيس الحسابات القومية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	احتياجات البيانات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية الإقليمية ، محمد مختار الحسن، مدير قسم التنمية الاقتصادية والتكامل الاسكوا

مناقشات المجموعة في جلسات متفرقة ما هي أولويات السياسة الإقليمية والقطرية؟	11:30-10:45
صورة جماعية	12:30-11:30
استراحة قهوة / شاي	
تقرير المجموعات من جلسة النقاش والطولة المستديرة	13:30-12:30
استراحة الغداء	14:30-13:30
الجلسة 2 - التحول المؤسسي والأساليب الجديدة والخدمات والأدوار - كيف يمكن لنظام إحصائي اقتصادي ان يكون ذو صلة وسريع الاستجابة ستناقش هذه الجلسة كيف يمكن لنظام الإحصاءات الاقتصادية أن يكون أكثر استجابة وأهمية متطلبات السياسة الجديدة من خلال التحول المؤسسي والبنية التحتية التكنولوجية الجديدة والأساليب والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لصانعي السياسات والاقتصاديين. ستركز المناقشة على ما إذا كانت الأطر الحالية تدمج مصادر البيانات الجديدة وطرقها وتتيح البيانات الجزئية لتلبية احتياجات واضعي السياسات لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	16:30-14:30
رئيس الجلسة: إيفو هافنجا، مساعد مدير شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة	
المبادرات العالمية في استخدام مصادر البيانات الجديدة والأساليب المستخدمة بما في ذلك البيانات الضخمة، وخدمات البيانات الجديدة المتعلقة بمشاركة البيانات، وتبادلها وربطها بما في ذلك البيانات الجزئية كما سيناقدش الدور الجديد كمرقبين للبيانات مايكل سميديس ، مكتب الإحصاءات الأسترالي	15:30 14:30
التحديث ضمن نظام إحصاءات اقتصادية متكاملة في المنطقة العربية، الاسكوا، عمر هاكوز، المستشار الإقليمي للحسابات القومية، الاسكوا	
مبادرات صندوق النقد الدولي-METAC، واستخدام مصادر وطرق جديدة لبيانات الاقتصاد الكلي، مع حالة دراسة من كندا، عصام السماك ، المستشار الإقليمي لصندوق النقد الدولي METAC	
مبادرات في استخدام مصادر وطرق جديدة للبيانات في قطاعات مختارة من الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية، ماجد سكيبي، احصائي ومنسق برنامج المقارنات الدولية، الاسكوا	
خدمات البيانات الخليجية المتعلقة بمشاركة البيانات وتبادلها وربطها ، أحمد الفريد، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
التحول المؤسسي في المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية	
مناقشة جماعية في الجلسة الجانبية التحول المؤسسي، والأساليب الجديدة، والخدمات والأدوار- كيفية وجود نظام ذي صلة وسريع الاستجابة للإحصاءات الاقتصادية.	16:30 15:30
تقرير المجموعات من جلسة النقاش والطولة المستديرة	

الأربعاء 22 يناير

مراجعة لليوم الأول	10:00 – 09:00
الجلسة 3 - هيكل الحوكمة الذي يضمن وجود نظام للإحصاءات الاقتصادية سريع الاستجابة وذات صلة التفكير في آليات التنسيق والحوكمة الحالية لتحديث المعايير الإحصائية الدولية ، ودور المنطقة في هذه الآليات لوضع المعايير وتنفيذها للإحصاءات الاقتصادية. كيف يمكن تحسين هذه الآليات لجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستجابة وملاءمة؟	10:00 – 11:30
رئيس الجلسة: المعهد العربي	
الترتيبات الإدارية الحالية لمعايير الإحصاءات الاقتصادية مايكل سميديس ، مكتب الإحصاءات الأسترالي	
وضع المعايير وتنفيذها على المستوى الإقليمي وفاء أبو الحسن، رئيس شعبة الإحصاءات الاقتصادية، الإسكوا	
وضع المعايير وتنفيذها على المستوى الإقليمي صندوق النقد الدولي	
استراحة قهوة / شاي	11:30-12:30
مناقشات المجموعة في جلسات متفرقة هيكل الحوكمة الذي يضمن وجود نظام للإحصاءات الاقتصادية سريع الاستجابة وذات صلة تقرير من مجموعات جلسة الاستراحة ومناقشة الطاولة المستديرة	12:30-13:30
استراحة الغداء	13:30-14:30
الجلسة 4 إعادة بناء الإحصاءات الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع	14:30-15:30
رئيس الجلسة: فلسطين	
اليمن العراق	
مناقشة عامة	
الجلسة 5 الاستنتاجات والتوصيات	15:30-16:30
عرض توصيات الندوة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة والاسكوا	
مناقشة عامة	
ملاحظات ختامية الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية الاسكوا شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة البنك الإسلامي للتنمية	

المرفق 2: أسماء المشاركين
ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية
21-22 كانون الثاني/يناير 2020
الرياض، المملكة العربية السعودية
قائمة المشاركين

المغرب
مصطفى زفري
المنذوبية السامية للتخطيط
مدير الحسابات القومية
هاتف: 00212660102237
البريد الإلكتروني: m.zafri@hcp.ma

عمان
خالد المظفر
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 0096899330511
البريد الإلكتروني: kmudhafar@ncsi.gov.om

محمد السليمي
رئيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي
البريد الإلكتروني: msulaimi@ncsi.gov.om
هاتف: 0096895555885

عبد الرحمن الهنائي
رئيس قسم المسوح الإحصائيات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: arahaman@ncsi.gov.om
هاتف: 0096824223701

فلسطين
صالح الكفري
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
مدير الإحصاءات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: saleh@pcbs.gov.ps
هاتف: 00970599230119

جمهورية مصر العربية
مصطفى عبدالمحسن
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 1224010103
البريد الإلكتروني:
mostafa3031960@yahoo.com

العراق
زياد حسين
الجهاز المركزي للإحصاء
مدير الحسابات القومية
هاتف: 009647901744224
البريد الإلكتروني: ziyadtariq_hu@yahoo.com

الأردن
محمد عبدالرزاق
دائرة الإحصاءات العامة
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 00962796219244
البريد الإلكتروني: mrzaq@dos.gov.jo
Mohammad.AbdelRazzaq@dos.gov.jo

الكويت
اديان معارفي
الجهاز المركزي للإحصاء
رئيس قسم إحصاءات التجارة
البريد الإلكتروني: aamarafi@csb.gov.kw
aamarafi@me.com

مريم كرم
الجهاز المركزي للإحصاء
محلل أول إحصاء

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للإحصاء

مستشار نائب الوزير
هاتف: 00966558668868
البريد الإلكتروني: raldukheil@mep.gov.sa

تونس

الياس العاصمي
المعهد الوطني للإحصاء
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: asmi.elyes@ins.tn
هاتف: 0021671780504

اليمن

طارق المذحجي
الجهاز المركزي للإحصاء
رئيس الوحدة الفنية قسم الإحصاءات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: almthagi11@gmail.com
هاتف: 00967733699143

المنظمات

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)
الأردن
الهادي السعيد
مدير المعهد
البريد الإلكتروني: saidi@aitrs.org
هاتف: 5549805-6-962

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج
العربية (GCC-STAT)
سلطنة عمان
أحمد الفريد
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: aalfarid@gccstat.org
هاتف: 0096824346409

البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن
سارة السلطان
اقتصادي
جوال: 00966504135758

ثراء

أوسمة مصبح
ثراء الدولية
البريد الإلكتروني: omusabeh@hotmail.com
جوال: 00966505171613

د. كونراد بيسندورفر

البريد الإلكتروني: kpesendorfer@stats.gov.sa

عبدالله الباتل

البريد الإلكتروني: aalbatil@stats.gov.sa
هاتف: 00966505208457

فوزان الفوزان

البريد الإلكتروني: falfawzan@stats.gov.sa
هاتف: 00966505421080

محمد الفراج

مدير الإحصاءات الاقتصادية
البريد الإلكتروني: malfarraj@stats.gov.sa
هاتف: 00966114014138
هاتف: 009668282 55982

عبد العزيز العتيق

مستشار في مكتب الرئيس
البريد الإلكتروني: a.alateeq@stats.gov.sa
هاتف: 00966554499099

عبدالله السويد

الهيئة العامة للإحصاء
البريد الإلكتروني: alsowayed@stats.gov.sa

محمد سعد الدخيني

البريد الإلكتروني: msdukhainy@stats.gov.sa
هاتف: 00966532369933

اروى الشنقيطي

مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار
البريد الإلكتروني: Arwalshangiti@stats.gov.sa
هاتف: 966118277921

أسيل المنصور

الإدارة العامة للابتكار والتطوير الإحصائي
البريد الإلكتروني:

Aseel_almansour@stats.gov.sa
هاتف: 966114014138

وزارة الاقتصاد والتخطيط

راكبان عبدالعزيز الدخيل

البريد الإلكتروني: Yassin.yassin@undp.org
هاتف: 00966504275478

جود السحيباني
مساعد برامج
هاتف: 00966531565655

شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD)
الولايات المتحدة الأمريكية
إيفو هافينغا
مساعد مدير
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)
البريد الإلكتروني: havinga@un.org
هاتف: 0012129634859

مايكل سميديس
المستشار الإقليمي للحسابات القومية (UNSD)
مكتب الإحصاءات الأسترالي
البريد الإلكتروني: michael.smedes@un.org
هاتف: 0019173673782
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

يوراي ريتشان
مدير قسم الإحصاء
البريد الإلكتروني: riecan@un.org
هاتف: 009611978351

محمد المختار الحسن
مدير التنمية الاقتصادية والتكامل
البريد الإلكتروني: elhacene@un.org
هاتف: 009611978438

وفاء أبو الحسن
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
قسم الإحصاء
البريد الإلكتروني: aboulhosn@un.org
هاتف: 009611978353

عمر هاكوز
مستشار إقليمي للحسابات القومية
قسم الإحصاء
البريد الإلكتروني: hakouzo@un.org
هاتف: 009611978342

ماجد سكينى
إحصائي، قسم الإحصاء

صندوق النقد الدولي - مركز الشرق الأوسط الإقليمي
للمساعدة الفنية (IMF-METAC)

لبنان
عصام السماك
المستشار الإقليمي للحسابات القومية
البريد الإلكتروني: IAlsammak@imf.org
هاتف: 0096171489592

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)
عارف سليمان
مدير البحوث الاقتصادية والتعلم المؤسسي (ERIL)
المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: areef@isdb.org
الهاتف: 00966126466632

أبو كمارة
البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)
شعبة البحوث والإحصاءات الاقتصادية الإحصائية
(ERSD)
البريد الإلكتروني: ACamara@isdb.org
هاتف: 00966126466631

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية
ناتالي فوستيه
المنسق المقيم للأمم المتحدة
جوال: 504441616 (966+)
هاتف: ext. 302 5301-488 11 (966+)
البريد الإلكتروني: fustier@un.org
nathalie.fustier@one.un.org
مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR)
التمثيل الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي
الرياض - المملكة العربية السعودية
احمد محسن
نائب الممثل الإقليمي
البريد الإلكتروني: mohsen@unhcr.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

محمد مضوي
نائب الممثل المقيم
البريد الإلكتروني:
Mohammedsiddig.Mudawi@undp.org
جوال: 00966552651763

ياسين حسن ياسين
رئيس فريق أظمة الحكم والإدارة

روي ضومط
مساعد إحصاء، قسم الإحصاء
البريد الإلكتروني: doumit@un.org
هاتف: 009611978368

البريد الإلكتروني: skaini@un.org
هاتف: 009611978362

وسيم حمود
مساعد إحصاء، قسم الإحصاء
البريد الإلكتروني: hammoudw@un.org
هاتف: 009611978349

المرفق 3: نتائج الاستبيان

On-Line ESCWA survey on Future of Economic Statistics English Arabic

س1. حددت مجموعة أصدقاء الرئيس عدة مجالات ذات أولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل هذه: الرقمنة، والعولمة، والرفاه الاقتصادي، وعدم المساواة الاقتصادية، والاستدامة، وتغير المناخ، والأصول غير الملموسة، والإنتاج المنزلي، ورأس المال البشري والقطاع غير الرسمي.

تم الإقرار بأن معظم مجالات الأولوية هذه تتم معالجتها حالياً من خلال مبادرات عالمية.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، هل هناك فجوات / قضايا ذات امتداد عالمي تحتاج إلى معالجة؟

6 نعم

11 اجواب

5 اقتراحات

المعالجات المستخدمة لتقدير النشاط الاقتصادي في المناطق ما بعد الصراع
تحسين نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 أخذا بعين الاعتبار الأبحاث المتطورة وتطوير المؤشرات المرتبطة بالبيئة
تقترح اضافة موضوع مصادر بيانات احصاءات الاستثمار الاجنبي.
الإحصاءات الجهوية و الإقليمية / عدم المساواة الإجتماعية / المنافسة
القدرة التنافسية ، إحصاءات سلسلة القيمة

س2. يُطلب من المكاتب الإحصائية الوطنية أيضاً إجراء تحول مؤسسي كبير، بما في ذلك زيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة ، وتحسين التوقيت ، ومعالجة مشكلات الدقة ، وتقديم طرق وعمليات جديدة لربط البيانات ، والقيام بتحليل أكثر تفصيلاً بشأن التأثير الاجتماعي والبيئي للنشاط الاقتصادي، ومتابعة أدوار جديدة كأمناء بيانات لاستخدام البيانات الإدارية والكبيرة. هناك العديد من المبادرات العالمية (مثل عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن مشاركة البيانات ، وعمل يوروستات بشأن السجلات العالمية ، والمجموعة الرفيعة المستوى المعنية بالتحديث) التي تجري حالياً لدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحولها؟ هل هناك حاجة إلى مبادرات عالمية إضافية يمكن أن تدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحولها؟

2مبادرات عالمية إضافية

1 لا جواب

9 مبادرات عالمية إضافية كالآتي

التدريب للكوادر الاحصائية في مختلف المجالات والانتقال من مرحلة الجمع الورقي للبيانات الى المرحلة الالكترونية
عصرنة ورقمنة مراحل إنتاج المعلومات الاحصائية وتقوية القدرات لمساعدة الدول على وضع القوانين الإحصائية
نقترح مبادرة لتقييم أثر الاستراتيجيات الوطنية للتطوير الإحصائي في التحول المؤسسي لأجهزه الإحصاء داخل الدول بعد انتهاء مدة تنفيذها وقبل البدء في إعداد الاستراتيجية التالية، مع زيادة تفعيل المشاركة في المبادرات المذكورة لتحقيق أقصى استفادة يمكن استخدامها في تطوير الإحصاءات الاقتصادية.
إصدار القانون الإحصائي / تكوين المجلس الوطنية للإحصاء لتنظيم و تنسيق العمل الإحصائي
هناك حاجة لتحسين عملية الربط وبناء القدرات في مجال السجلات الإدارية
العمل على الدعم الرسمي للتنمية
نعم ، هناك حاجة إلى مبادرات إضافية يمكن أن تدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحولها وفي جهودها لبناء قدراتها
1)مبادرة نبض الشوارع Street Pulse Initiative ، و (2) مبادرات فجوات البيانات في البلدان الناشئة Data Gaps Initiatives in Emerging Countries

س3 . تطور نظام الإحصاءات الاقتصادية (الذي يشمل العديد من المؤسسات واللجان وترتيبات الإدارة الأخرى) إلى حد ما بمرور الوقت ، مسترشداً بمبادئ مشتركة تهدف إلى تقديم مجموعة كاملة ومتناسكة من البيانات حول الاقتصاد. هل هناك حاجة إلى إعادة النظر في هيكل الحوكمة الداعم لأطر المحاسبة الاقتصادية الكلية الرئيسية (الحسابات القومية ، ميزان المدفوعات ، الإدارة المالية العامة ، نظام المحاسبة البيئية) إذا كان الأمر كذلك ، فهل يمكنك تقديم اقتراحات بشأن كيفية جعل هيكل الحوكمة أكثر كفاءة وفعالية؟

1 لا حاجة

الإجابات

9 إجابات هناك حاجة إلى إعادة النظر في هيكل الحوكمة

التوعية بأهمية الحوكمة في الحد من الفساد وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية وبناء الثقة بين المواطن والجهاز الإحصائي
دراسة قانون الإحصاء وتحديثه وتفعيله
تحسين حوكمة منظومة الإحصاء الوطنية من أجل تدعيم أسس التنمية المستدامة
التوجيه بتبني الدول بإصدار تعاميم تتعلق بالالتزام بالشفافية عند جمع وإعداد ونشر البيانات.
لجعل هيكل الحوكمة أكثر كفاءة وفعالية يقترح توصية للدول بتشكيل لجنة وطنية عليا تحت إشراف صانعي القرار للعمل على التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية وتفعيل دور اللجان المشكله وذلك لتطبيق وتوحيد المفاهيم والأدلة وتطبيق أطر المحاسبة الاقتصادية والكلية وذلك نظراً لتنوع الجهات المسؤولة عن إحصاءات الاقتصاد الكلي.
رقمنة الهياكل الحكومية / توقيع مذكرات تفاهم / تكوين لجان ختبراء مشتركة
النطاق الوطني الفرعي والشركات الصغيرة والمتوسطة
(1) بناء قدرات الشركاء والتنسيق بين جميع مصادر البيانات. (2) تحسين البنية التحتية لتبادل البيانات. (3) تعديل الإطار القانوني ليكون ملزماً لتبادل البيانات
النطاق على مستوى المحافظات والشركات الصغيرة والمتوسطة
(1) بناء قدرات الشركاء والتنسيق بين جميع مصادر البيانات. (2) تحسين البنية التحتية لتبادل البيانات. (3) تعديل الإطار القانوني ليكون ملزماً لتبادل البيانات.
Sub national scale and SMEs
(1) Capacity Building of partners and harmonize between all data sources. (2) Improving data exchange infrastructure. (3) Amending the legal framework to be binding for data exchange.

س 4. تركز معظم الإعدادات الحالية على دعم إنتاج بيانات الاقتصاد الكلي بينما يطلب المستخدمون بشكل متزايد رؤى أكثر تفصيلاً.

بالنظر إلى تزايد توافر البيانات المصنفة والتفصيلية وعدم تحمل التحديات المتعلقة بالوصول إلى البيانات الجزئية، كيف يمكن تعزيز الآليات الحالية أو تكييفها لتلبية هذه الاحتياجات ، أو هل هناك حاجة إلى آليات جديدة؟
11 من المجيبين وافق على أهمية تلبية احتياجات المستخدمين مع الحفاظ على سرية البيانات ، اقترح المستجيبون ما يلي

تطبيق موازنة البرامج والاداء بالنسبة للبيانات المالية وتطبيق نظام الحسابات القومية 2008
من الممكن تطوير الأنظمة المحوسبة للوصول الى بيانات أكثر فاعليه بالنسبة لمستخدمين البيانات
ضرورة تعزيز الليات التنسيق بين مختلف المنتجين لبرمجة عمليات انتاج المعطيات الضرورية والملائمة لحاجيات المستعملين
التوجيه بالتذكير على استكمال كافة التوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية 2008
1.نوصي بقيام الأجهزة الإحصائية بزيادة إتاحة نسبة من البيانات المؤهلة للإستخدام العام على مستوى وحدات العد سواء الأسر أو المنشآت لمستخدمي البيانات كبند من إجراءات النشر. 2. تعزيز الآليات الحالية والتي تتمثل في إضافة عدد من البيانات التفصيلية ضمن المعيار الخاص لنشر البيانات.SDDS
العمل على التنسيق بين توافر البيانات المصنفة والتفصيلية مع إحترام القانون الإحصائي بإستعمال تقنيات إخفاء الهوية
حناج إلى البدء في البحث عن أدوات مبتكرة جديدة واستخدام الذكاء الاصطناعي
يمكن تعزيز الآليات الحالية من خلال المزيد من بناء القدرات ، وأدوات السياسات التي سيتم تطويرها للدول الأعضاء.
Need to start looking for new innovative tools and use of AI
Current mechanisms could be reinforced through more capacity building, policy tools to be developed for member states.

س5 . غالبًا ما يتم تصوير نظام الإحصاءات الاقتصادية على أنه رد فعل وبطيء في التكيف. هل توافق؟ إذا كان الأمر كذلك ، فهل هناك حاجة إلى ترتيبات مؤسسية جديدة لجعلها أكثر استجابة للتغيرات في احتياجات المستخدم والسياسة؟

الإجابات

وافق 11 من المجيبين على أن الترتيبات الجديدة ضرورية ، و 9 يشيرون إلى ما يلي

تهيئة متطلبات اعداد GDP على مستوى شهري وعلى مستوى المحافظات وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات المالية العامة
بحاجة لورشه وإصدار مؤشرات سريعة أكثر شمولاً عن الاقتصاد
وضع برنامج منسق للإحصاءات المتكاملة يركز على تجاوز المشاكل الوطنية التي تعترض إعداد حسابات الاقتصاد الكلي

نوافق الى حد ما, ولكن الأمر يرتبط بالإمكانات المتوفرة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية.
نوصي بإنشاء وحدات داخل الأجهزة الإحصائية تكون مسؤولة عن رصد كافة التغييرات والتطورات الاقتصادية على مستوى الدولة والعالم وتوصيف هذه التغييرات بشكل فني وتفصيلي كامل بالإضافة إلى إجراء التحليل الاقتصادي المتعمق للإحصاءات الاقتصادية بشكل دوري وإتاحة هذه التحليلات الاقتصادية إلى المستخدمين ومتخذي القرار بالإضافة إلى توفير المؤشرات قصيرة الأجل لكافة الأنشطة الاقتصادية.
الاستقلالية و الشفافية
مذكرات التفاهم بين الكيانات ، وتبادل البيانات الألي
مزيد من الاستقلال والمزيد من الموارد للمكاتب الإحصائية.
نعم موافق! يمكن القيام بذلك من خلال تطوير البنية التحتية التي ستكون قادرة على مراقبة التغييرات في وقت واحد بالإضافة إلى بناء نظام متكامل لمراقبة حركة الاقتصاد في وقت واحد من خلال بناء مؤشرات في الوقت المناسب / في وقت واحد
MOUs between entities, Automated data sharing
More independence and more resources for the Statistical Offices.
Yes, agreed! This can be done through developing the infrastructure that would be able to monitor changes simultaneously in addition to building an integrated system to monitor the movement of economy also simultaneously through building timely/ simultaneously indicators

س 6 أخيرًا ، هناك ابتكار وتجربة هامين للأساليب والعمليات الجديدة التي تحدث خارج نطاقات وكالات الإحصاء الرسمية، على سبيل المثال في الأوساط الأكاديمية.

هل تحتاج المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى تسريع وتيرة الابتكار ودرجة التجريب؟

1ربما

1غير مجيب

10 ردود نعم ، 8 منها أضافت ما يلي

موائمة وتبادل الخبرات بين الاجهزة الاحصائية والاطوساط الاكاديمية
بحاجة الى زيادة التنسيق والترتيب مع هذه المؤسسات مثال : المساعدة في تجهيز منهج (مادة) للحسابات القومية _ مساعدة مراكز الأبحاث للإحصاء في تنقيح بيانات الإحصاءات الاقتصادية .
نعم الابتكار والتجريب، عاملان كفيلا بتعزيز جودة المعطيات وملئتها مع حاجيات المستعملين
نرى تشجيع عمليات الابتكار والتجريب عذع بصدد الإمكان من خلال التنسيق والتعاون الوثيق مع هذه الأوساط الأكاديمية.
نعم / تحتاج المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى تسريع وتيرة الابتكار والاستفادة من أبحاث الأكاديميين ولكن بما يتناسب مع مبادئ الإحصاءات الرسمية.
يجب أن تعمل المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية على التأقلم مع المتطلبات الجديدة للمستعملين مع التسريع وتيرة الابتكار وتبسيط المعلومة/التحفيز على العمل المشترك مع الأوساط الأكاديمية
عم يفعلون ولكن بتمويل إضافي من المانحين
نعم ، نقترح ما يلي: إنشاء وتوقيع مركز دولي معتمد أيضًا دوليًا. يجب أن تكون مدخلات هذا المركز من خلال الابتكارات والتجريب لهذه الابتكارات وكذلك تنظيم مؤتمر لعرض النتائج والتجريب. أيضًا ، يجب أن يكون مستدامًا ومدعومًا من قبل البرنامج الإحصائي من أجل إضفاء الطابع المؤسسي والتنظيم ورعاية وتشجيع البلدان على الابتكار بالإضافة إلى تقديم جوائز سنوية تحفيزية.
Yes they do But with extra funding from donors
Yes, We suggest the following: Establishing and providing an international center that is also supported internationally. The inputs of such center must be through innovations and experimentation these innovations as well as organizing a conference to showcase results and experimentation. Also, it must be sustainable and supported by the statistical program in order to institutionalize, organize, sponsor and encourage countries to innovating in addition to providing motivational annual prizes

س 7. من بين الأولويات الإقليمية الناشئة صعوبة الحفاظ على نظام إحصائي وإعادة بنائه أثناء الحروب وما بعد الحرب والاحتلال والصراعات. إذا كان بلدك واحداً ، كيف تعامل مكتبك مع عملية إعادة بناء الإحصاءات الاقتصادية في مجمل جهود إعادة الإعمار؟

3 دول اعتبرت هذا السؤال ذا صلة ببلدها وتقدم الإجابات أذناه

<p>تم تعديل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للمحافظات التي تعرضت لاحتلال داعش من خلال تعديل ناتج بعض الانشطة كالزراعة ، الصناعة التحويلية ، البناء والتشييد من خلال الاعتماد على عدد السكان الذين لم يغادروا تلك المحافظات ونسب المحاصيل التي تنتجها تلك المحافظات وغيرها من المؤشرات</p>
<p>ركز على الجوانب المهمة ، والمناطق التي يمكن الوصول إليها ، واستخدم التقنيات الجديدة للوصول / التقدير</p>
<p>تتمتع فلسطين بخبرة طويلة في بناء نظام خاص بها من الصفر ومرحلة جميع التحديات التي تدور في ظل الاحتلال والتي يمكن مشاركتها مع الآخرين.</p>
<p>Focus on important aspects, accessible regions, use new technologies to access/estimate</p>
<p>Palestine has long experience on building own system from the zero and phase all challenges that phased under occupation that can be share it with others.</p>